

الذخيرة

يرجع إليهم ما يخرج منهم دون أموالهم فالمسلم فيه إن خالف الثمن جنسا أو منفعة جاز لبعدهم التهمة أو اتفاقا امتنع إلا أن يسلم الشيء في مثله فيكون قرصا محضا ولا يضرنا لفظ السلم كما أنه لا ينتفع مع التهمة وإن كانت المنفعة للدافع امتنع اتفاقا وكذلك إن دارت بين الاحتمالين لعدم تعيين مقصود الشرع فإن تمحضت للقايض الجواز وهو ظاهر والمنع لصورة المبايعه وللمسلف رد العين وهاهنا اشترط الدافع رد المثل دون العين فهو عرض له وإن اختلف الجنس دون المنفعة فقولان الجواز للاختلاف والمنع لأن مقصود الأعيان منافعها فهو كاتحاد الجنس وإن اختلفت المنفعة دون الجنس جاز لتحقيق المبايعه تمهيد قال العروص ثلاثة أقسام ما اتفق على تباينها وما اتفق على اتحادهما ومختلف فيها فالحيوان ناطق وغير ناطق وغير ناطق غير مأكول كالبغال فيختلف بالصغير والكثير اتفاقا والمأكول ثلاثة أقسام ما له قوة على الحمل والعمل كالإبل والبقر فيختلف فيها اتفاقا وما لا قوة له عليهما كالطير المتخذ للأكل فلا يختلف بهما اتفاقا لأن مقصود الجميع اللحم الثالث ما لا يعمل ولا يحمل لكن منفعة اللبن والنسل كالغنم فقولان ولا يختلف في الذكورة والأنوثة شيء من الحيوان الغير ناطق إلا أن يختلف بهما المنافع ومن أسلم صغيرا في كبير لأمد يكبر فيه الصغير امتنع للمزابنة وإلا جاز أو كبيرا في صغير لأمد ملك فيه الكبير الصغير امتنع للمزابنة وهي بيع المعلوم بالمجهول من جنسه وإلا جاز وهذا مأمون في